



جامعة أريس
كلية إدارة الأعمال

إدارة المؤسسات المالية

العام الدراسي: 2014-2015

الفصل الأول

ماهية المؤسسات المالية

- ماهية المؤسسات المالية
- التعريف بالمؤسسات المالية
- أنواع المؤسسات المالية
- الوساطة المالية
- أنواع الوسطاء الماليون
- الجهاز المصرفي

الفصل الأول ماهية المؤسسات المالية

التعريف بالمؤسسات المالية:

إنّ ثمة اتفاق ما بين المالبين على مفهوم المؤسسات المالية فقد تمّ تعريفها بأنها " شركات أعمال ، حيث تتكوّن أصولها بصفة أساسية من - الأصول المالية Financial Assets أو التزامات ومستحقّات لدى الغير Claims أسهم Stocks ، سندات Bonds ، وقروض بدلاً من الأصول الماديّة كالمباني والأجهزة والمواد الأولية كما في منشآت الأعمال ، فهي تمنح القروض للعملاء أو تشتري أو تستثمر في الأوراق المالية المطروحة بسوق المال ، وتقدّم الأسواق المالية Financial Markets العديد من الخدمات المالية الأخرى والتي تندرج تحت التأمين الوقائي كالتأمين على الحياة وضدّ السرقات والتأمين ضدّ مخاطر الحريق والمعاشات والتحويلات المالية " . (حنفي وقرياقص ، ٢٠٠١ ، ص ١٢) .

وهناك من يعرفها بأنها " ما هي إلا منظمة أعمال ماليّة Financial Business Entity تختلف عن غيرها من منظمات الأعمال الأخرى من حيث المنتج أو الخدمة التي تؤديها ومن حيث الأصول ، فمن حيث المنتج أو الخدمة تختصّ منظمات الأعمال غير المالية :
إما بإنتاج منتج عيني كالسيّارات وأجهزة الكمبيوتر أو بتقديم خدمات غير ماليّة كخدمات النقل والسياحة ، بينما تختصّ المؤسسات المالية بتقديم خدمات ماليّة كالوساطة المالية Financial Intermediation .

أو تقديم يد العون والمشورة لمنظمات الأعمال عند طرح أوراقهم المالية داخل سوق الإصدار ، أو تقديم التسهيلات اللازمة لتداول الأوراق المالية داخل سوق التداول أو إدارة محافظ الأوراق المالية Portfolios .

أمّا من حيث الأصول فنجد أنّ محفظة الأصول لمنظمات الأعمال غير المالية تنطوي على أصول عينية كالمباني والأراضي ، بينما تنطوي محفظة

الأصول للمؤسسات الماليّة على أصول ماليّة Financial Assets ، كالأوراق الماليّة Securities والقروض Loans . (عبد الحافظ ، ص ٣٠) .
 والبعض الآخر يرى أنها منشأة أعمال تتمثّل أصولها في أصول ماليّة مثل القروض والأوراق الماليّة بدلاً من المباني والآلات والمواد الخام والتي تتمثّل الأصول في الشركات الصناعيّة .
 كما تتمثّل خصومها أيضاً في خصوم ماليّة مثل الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة . (الحناوي ، وعبد السلام ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩٨) .
 ومن أجل أن تكون الصورة أكثر وضوحاً يمكن الاعتماد على ميزانيتين عموميتين وذلك كما هو واضح من خلال الميزانيتين التاليتين:

الميزانية الأولى: ميزانية منظمة أعمال عادية

الميزانية العمومية لشركة الأمل العربيّة في ١٢/٣١

الأصول		الخصوم	
<u>الأصول المتداولة</u>		<u>الخصوم المتداولة</u>	
النقدية	٣٠٠٠٠٠	موردون	٧٠٠٠٠٠
البنك	١٥٠٠٠٠	قروض قصيرة الأجل ٦%	٤٠٠٠٠٠
أوراق قبض	١٢٠٠٠٠	أوراق دفع	٢٠٠٠٠٠
المدينون	٥٥٠٠٠٠	مجموع الخصوم المتداولة	١٣٠٠٠٠٠
المخزون	٤٠٠٠٠٠	قروض طويلة الأجل ١٠%	٧٢٠٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة	١٥٢٠٠٠٠	<u>حقوق الملكية</u>	
<u>الأصول الثابتة</u>		رأس المال	
آلات ومعدات	٢٥٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠ سهم	١٢٠٠٠٠٠
الإهلاك	٤٠٠٠٠٠٠	الاحتياطي العام	٢٥٦٠٠٠
صافي الأصول الثابتة	٢١٠٠٠٠٠	احتياطي تسديد القروض	١٢٤٠٠
مجموع الأصول	٣٦٢٠٠٠٠	مجموع الخصوم	٣٦٢٠٠٠٠

الميزانية الثانية: ميزانية مؤسسة مالية.

الميزانية العمومية للبنك الأردني الكويتي في ٢٠٠٥/١٢/٣١

الموجودات	
٢٩٨٢٥٣٥٣٦	نقدية وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٢٤٤٠٤٢٩٠	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٨٤٦٦٣٠٦	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٢٧٥٦٥٦٤	موجودات مالية للمتاجرة
٦٨٨٩٧٥٣٦٦	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
٨٨٠٢٩٢٨٢	موجودات مالية متوفرة للبيع
٤٤٠٠٠٠٠٠٠	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (صافي)
١١٥٦٧١٩٥	موجودات ثابتة (صافي)
١٢٩٠٨٦٤	موجودات غير ملموسة
٤٠٦١١٥٤٨	موجودات أخرى
١١١٥٦٣٩	موجودات ضريبية مؤجلة
١٤٠٩٤٧٠٥٩٠	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية المطلوبات	
١١٣١٦٧٠٢٣	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٧٨٨٩٤٥٠١٠	ودائع عملاء
١٥٩٠٥٧٧٩٥	تأمينات نقدية
١٥٩١٩٨٨٢	أموال مقترضة
٩٦٣٣٦٤٠	مخصصات متنوعة
١١٥٠٦٧١٢	مخصص ضريبة الدخل
٤٨٩٨٢٠	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٢٠٢٣٤٣٠٢٢	مطلوبات أخرى
١٣٠١٠٦٢٩٠٤	مجموع المطلوبات

	حقوق الملكية
	حقوق مساهمي البنك
٤٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
-	علاوة إصدار
١٥٤٨٥٢٠٦	احتياطي قانوني
٢٥٨٤٩٩٨٣	احتياطي اختياري
-	احتياطي التفرغ الخارجي
٦١٩٢٤٣٣	احتياطي مخاطر مصرفية
٦٥٨٤٥٤	التغير المتراكم في القيمة المعادلة (صافي)
١٤٦٨٩٥٦١	أرباح مدورة
-	أرباح مقترح توزيعها
١٠٢٨٧٥٦٣٧	مجموع حقوق الملكية (مساهمي البنك)
٥٥٣٢٠٤٩	حقوق الأقلية
١٠٨٤٠٧٦٨٦	مجموع حقوق الملكية
١٤٠٩٤٧٠٥٩٠	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ونحن نعتبر المؤسسات الماليّة Financial Institutions بأنها منشآت أعمال تتعامل بالأصول الماليّة Financial Assets ، أي أنّها خلافاً مع منشآت الأعمال العاديّة فإن أصولها ذات طبيعة ماليّة والتزاماتها تجاه الغير هي أيضاً ذات صفة ماليّة ، لكن هذا لا يعني أبداً أنّ المؤسسات الماليّة لا تشتمل على أصول ماديّة ، إذ أنّها مثلها مثل باقي منشآت الأعمال تحتاج إلى مكان تمارس فيه نشاطها ، إضافة إلى بعض التجهيزات والأصول الأخرى التي غالباً ما تكون أصول تأسيسيّة .

كما تحتاج أيضاً إلى رأس المال العامل Working Capital من أجل تزويد أنشطتها الماليّة بالتمويل اللازم .

أمّا قولنا بأنّها تتعامل بالأصول الماليّة فهذا يعني أنّها تتعامل بالأسهم والسندات والقروض بدلاً من السلع والبضائع المختلفة .

تقدم المؤسسات المالية العديد من الخدمات الماليّة مثل التأمين والإقراض والادّخار والاستثمار

وتعتبر البنوك من أهمّ وأكبر المؤسسات الماليّة ، ولذلك سوف يتمّ التركيز عليها أكثر من التركيز على الأنواع الأخرى من المؤسسات الماليّة .

أنواع المؤسسات المالية:

يمكن تقسيم المؤسسات الماليّة إلى نوعين رئيسيين :

١. الوسطاء الماليّون أو الوساطة المالية : Financial Intermediation

٢. المؤسسات الماليّة الأخرى : Financial Non intermediaries

وسوف نلقي بعض الضوء على هذين النوعين ونبدأ بـ :

١. الوسطاء الماليّون :

هم الجهة التي تقوم بدور الوساطة الماليّة Intermediation

Financial أي التي تتوسّط عمليّة إصدار الأوراق الماليّة وبيع هذه الأوراق .

وهي في دورها هذا تقوم بتحويل الأموال من الذين لديهم فائض ولاتنوافر لديهم فرص استثماريّة منتجة إلى الذين لديهم فرص استثماريّة وليس لديهم الأموال الكافية للقيام باستثماراتهم المفضّلة .

تتعامل هذه المجموعة من المؤسسات الماليّة بالأوراق الماليّة التي تصدرها شركات مختلفة ، وتسمّى هذه الأوراق عادةً بالأوراق الماليّة الأوليّة Primary Securities وتقوم أيضاً ببيع هذه الأوراق في السوق الثانوي Secondary Market إلى المدّخرين وتسمّى هذه الأوراق بالأوراق الماليّة الثانويّة Secondary Securities ، ومن أمثلة هذه المؤسسات :

- البنوك التجاريّة Commercial Banks
- صناديق الاستثمار Mutual Funds
- شركات التأمين Insurance Companies
- شركات التمويل Finance Companies

ومن الملاحظ أنّ بعض المؤسسات السابقة تتلقّى الودائع كالبنوك التجارية وأخرى لا تتلقّى الودائع كشركات التمويل .

٢. المؤسسات المالية الأخرى :

تتمثّل هذه المؤسسات في مؤسسات مالية لا تقوم بدور الوساطة ويندرج تحت هذه الفئة من المؤسسات سماسرة الأوراق المالية Security Brokers ، وتجار الأوراق المالية ، Dealers ، بنوك الاستثمار Investment Banks . يعتبر سماسرة الأوراق المالية وسطاء ما بين بائعي ومشتري الأوراق المالية ، فمهمتهم تكمن في إيجاد المشتريين للأوراق المالية التي يعرضها البائعون ، ويحصل السماسرة مقابل جهدهم على عمولة معيّنة Commission .

وأما تجار الأوراق المالية Security Dealers فإنّ عملهم يتعدّى عمل السماسرة ، فهم لا يكتفون بالبحث عن المشتريين وجمعهم مع البائعين لإتمام الصفقة ، بل إنهم يشترون هذه الأوراق لحسابهم ، فهم إذاً يتحمّلون المخاطر المصاحبة لعملية امتلاك الأوراق المالية إلى حين بيعها ، وهم يقدمون على ذلك رغبةً منهم في تحقيق عوائد مجدية من جرّاء ذلك .

في حين أنّ السماسرة وكما لاحظنا فلا يتحمّلون مثل هذه المخاطر ، بل إنّ المخاطر تكون على كلّ من البائع والمشتري للورقة المالية .

وأما بنوك الاستثمار Investment Banks فهي تتعهّد بتصريف إصدار الأوراق المالية أو شراء هذه الأوراق ثمّ إعادة بيعها بأسعار أعلى .

لكن كلّ من السماسرة وتجار الأوراق المالية وبنوك الاستثمار يمارس الدور ذاته من حيث تقديم خدمات أساسية للسوق الثانوي للأوراق المالية والعمل على تحسين تدفّق المعلومات بين المتعاملين في الأسواق المالية .

فهم ليسوا وسطاء ماليّون مثل البنوك التجارية وبنوك الائحة Saving Banks وشركات التأمين Insurance Companies ، فهذه الأنواع من المؤسسات المالية لا تنشئ أوراق مالية خاصّة بها لكي يصبح دورها وسيط ، وإنّما دورها هو مجرد نقل أو تمرير أوراق مالية تمّ إصدارها من

خلال مؤسسات أخرى إلى مشترين أو مستثمرين في السوق . (الحناوي ، عبد السلام ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٠) .

إن كل من المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية والتي لا تقوم بمثل هذا الدور هي جزء من النظام المالي Financial System ، والذي يتكوّن من الأسواق المالية ، والمؤسسات المالية ، والشركات ، ورجال الأعمال ، والحكومة ... (حنفي ، وقرياقص ، ٢٠٠١ ، ص ١٥) .

الوساطة المالية Financial Intermediation

يمكن تعريف الوساطة المالية بأنها النشاط الذي يستم من خلاله تحريك ونقل الأموال من المدّخرين ، سواء كانوا أفراد أم منظمات ، الذين يتوفّر لديهم الفائض من الأموال إلى المستثمرين على اختلاف أنواعهم ، والذين يتوفّر لديهم الفرص الاستثمارية ولا تتوفّر لديهم الأموال اللازمة والكافية .

قد يكون هذا التعريف محدّداً لنوعية النشاط المتمثّل بنقل الأموال ، إلا أن الوساطة المالية تمتدّ لتشتمل على قضايا أخرى تتعلّق بالتفاوض بشأن إبرام صفقات بيع وشراء الأسهم Stocks والسندات Bonds ، إضافةً إلى التحويلات المالية أو الدفع نيابة عن الغير ، أو ترويج الاستثمارات الخ .

هذا وتختلف أنواع الوساطة المالية ، فقد تكون على شكل منح قروض Loans ، أو قبول ودائع Deposits أو فتح اعتماد مستندي Documentary Credit ، أو القيام بالتأمين على الحياة والممتلكات ...

يتمتع الوسطاء الماليون بالقدرة اللازمة على جمع وإنتاج المعلومات التي تتوافر حول الشركات والمنشآت المختلفة ، وهذا يجعلهم قادرين على التغلّب على مشكلة الاختيار السيء ، إضافةً لذلك فإنهم يستطيعون جمع المعلومات وتحليلها دون تكبّد تكاليف باهظة ، ناهيك عن الاستفادة من وفورات الحجم الكبير عندما يقوم هؤلاء الوسطاء بجمع البيانات وتحليلها وإنتاجها وتوزيعها على عدد كبير من الأفراد والمنظمات المتعاملين بهذه المعلومات .

إضافةً إلى ذلك فإنّ الوسيط المالي يتمتّع بقدرة كبيرة على المتابعة لأنشطة المنشآت التي تتعامل بها ، وهذا يعني تخفيف بعض المخاطر Risks المتعلقة بحالة السوق وحالة العديد من الشركات فيه .

ولأنّ الوسطاء الماليين يقومون بعقد صفقات كثيرة وكبيرة فإنهم يستطيعون تخفيض تكاليف عقد الصفقات ، وتخفيض مخاطر السعر بسبب قيام الوسطاء الماليين بالتعامل بأنواع كثيرة من الأوراق الماليّة ومع العديد من الشركات والاستفادة بالتالي من مزايا التنويع .

كذلك الأمر تتمثّل قدرة المؤسسة الماليّة على تخفيض التكاليف المتعلقة بمتطلّبات السيولة ، فهي تقدّم الأوراق الماليّة الثائويّة كالودائع الجارية ، والتي يمكن سحبها في أيّ وقت كان .

وإلى جانب قدرة المؤسسات الماليّة على تخفيض التكلفة فهي تقوم بالعديد من الخدمات تتمثّل في مايلي :

١. الوساطة الزمنية : Maturity Intermediation

حيث تتمكّن من التوفيق بين الأصول والخصوم على الرغم من اختلاف أجلها ، فهي تتمكّن من منح قروض طويلة الأجل من مصادر تمويل قصيرة الأجل .

٢. التأثير في السياسة النقديّة : The Transmission of Monetary Policy

وذلك من خلال الودائع والأموال المجمّعة لدى هذه المؤسسات ، لأنّه بقدر ما تتمكّن هذه المؤسسات من جمع المدخّرات تستطيع أن تؤثر في القرارات الماليّة للعديد من المنشآت ، وتؤثر بالتالي في السياسة النقديّة للدولة.

٣. تخصيص الائتمان : Credit Allocation

حيث تختصّ بعض المؤسسات الماليّة بتمويل نوع معيّن من الأنشطة أو الفعاليّات أو القطاعات الاقتصادية .

فنرى شركات التأمين التي تهتمّ بمثل هذا القطاع ونرى البنوك الزراعية لتمويل الأنشطة الزراعية والبنوك الصناعية لخدمة القطاع الصناعي وهكذا .

٤. تحويل الثروة من فترة لأخرى : Intergenerational Wealth Transfers

تقوم المؤسسات المالية على تحويل الأموال والادخارات من فترة لأخرى ، فهي تتيح إمكانية ادخار المناسبات ، أي يودع بعض الأفراد أموالاً في فترات معينة إلى أن يحين موعد الحصول عليها من أجل الاستفادة منها بعد فترة محددة ، وقد تكون المناسبة زواج ، أو رحلة ، أو دراسة في الجامعة ، أو الادخارات التي يدخرها الشباب في المصارف لسنّ الشيخوخة ، أو مؤسسات الضمان التي تدخر للأفراد عندما يعملون وعند التقاعد تقوم بمنحهم مدخراتهم بشكل منظم وهكذا ...

٥. خدمات الدفع : Payment Services

تقوم المؤسسات المالية بخدمات الدفع العادي والدفع الإلكتروني ، فهي تؤدي قيمة الشيكات المسحوبة ، أو المظهرة ، وتتولى عملية دفع فواتير ، أو التسديد نيابة عن الغير ...

٦. الوساطة للاستثمارات الصغيرة : Denomination Intermediation

إن المؤسسات المالية وبحكم ما تتمتع به من مقدرة تستطيع توظيف مدخرات الأفراد في استثمارات تعطي لهم العائد الأفضل مما لو قام كل فرد باستثمار أمواله في شراء أوراق مالية . (الحناوي ، وعبد السلام ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧) .

إن الوسطاء الماليين يخلقون الفرص من أجل أن يحصل المقترضون على التمويل اللازم من حيث الكم والنوع والتوقيت ، ذلك أن بعض المقترضين يحتاجون إلى أموال تزيد أو تقل عن قدرة المقرضين ، أو قد يحتاج المقترض للأموال لفترة لا تتسجم مع الفترة التي يستطيع المقرض أن يتخلى عن أمواله .

فوجود الوسطاء الماليين في السوق يسهل إجراء عمليات التمويل السابقة من خلال التوفيق بين كل من المدخرين والمستثمرين ، حيث يقوم الوسطاء الماليون بجمع كل من المدخرين والمستثمرين دون أن يعلم هؤلاء بذلك أو دون أن يعلم المقترض مصدر الأموال التي حصل عليها ، هل هي من مقترض داخلي أو خارجي أو من شخص واحد أو أكثر من شخص ، ودون أن يعلم المدخر عن الجهة التي حصلت على أمواله .

من هنا يمكن القول بأن للوسطاء الماليين دوراً هاماً وحيوياً لرفع الكفاءة الاقتصادية داخل المجتمع ، وذلك من خلال مساعدة الأسواق المالية في تعبئة مدخرات الأفراد الذين لديهم فائض في الأموال ولا تتوافر لديهم فرص استثمارية منتجة ، وتوجيهها إلى الأفراد الذين تتوافر لديهم فرص استثمارية منتجة ويفتقرون إلى التمويل اللازم لهذا الغرض .

كما وأن حسن أداء الوسطاء الماليين ينعكس على أداء كل من الأسواق المالية والاقتصاد القومي ، إذ أن دخولهم للسوق ينشط الأسواق المالية ويساعد على توجيه الأموال بالاتجاه الصحيح وهذا ما يساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي . (عبد الحافظ ، مرجع سابق ، ص ٣٦) .

أنواع الوسطاء الماليين :

تتشابه الأعمال والأنشطة والتي يمارسها الوسطاء الماليون وخاصة قبول الأوراق المالية الأولية من المقترضين وإصدار أوراق مالية ثانوية إلى المقرضين إلا أنهم ليسوا على نفس الدرجة من الوساطة ، ولهذا يمكن تقسيم الوسطاء الماليين إلى :

١. الوسطاء الذين يتلقون الودائع : Depository Intermediaries

تعتمد هذه الفئة من الوسطاء في التعامل بالأوراق المالية الثانوية والتي هي مصدر للقرض على الودائع المقدمة من الأفراد أو المنظمات على اختلاف أنواعها .

٢. الوسطاء التعاقديون : Contractual Intermediaries

تتمثل هذه الفئة من الوسطاء بشركات التأمين وصناديق التعاقد ، إذ يتعاقد هؤلاء الوسطاء مع عملائهم على توفير الحماية لهم سواء عند الشيوخة أو عند التعرض للأمراض أو لمخاطر السرقة وغيرها من المخاطر

٣. الوسطاء الثانويون : Secondary Intermediaries

يندرج تحت هذه الفئة من الوسطاء شركات التمويل ، حيث تعتمد على مؤسسات أخرى لتمويل قروضهم ، فهي تجمع الأموال من المؤسسات المالية أو غير المالية لتقوم بعرضها ومنحها للذين يطلبونها .

٤. وسطاء الاستثمار : Investment Intermediaries

يعمل هذا النوع من الوسطاء على تشكيل المحافظ الاستثمارية للعملاء المستثمرين فهم يقدمون الأموال اللازمة للمستثمرين الذين يحتفظون بها لتحقيق العوائد عليها . (الحناوي وعبد السلام ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤) .

إن كل من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة والمصارف المتنوعة الأخرى والأسواق المالية والشركات ورجال الأعمال ، والمؤسسات المالية المختلفة هي مكونات النظام المالي Financial System الذي يقدم الخدمات الكثيرة للمجتمع ومنها :

- الائتمان Credit

- الدفع Payment

- توفير النقود Many Creation

- الادخار Savings

ومن خلال هذه الوظائف نستطيع القول إن الوظيفة الأساسية للنظام المالي تتمثل في تحريك الأموال داخل النظام المالي ، وذلك وفقاً للطرق المالية :

١. الانتقال المباشر للقروض بين المقرضين والمقترضين :

يتمّ هذا الاتّصال بعيداً عن وجود الوسيط المالي ، وهذا الانتقال يدعى طريقة مباشرة في التمويل Direct Financing Method .
في هذه الحالة يقوم المقرض بالذهاب إلى المقرض والحصول منه على الأموال ، وقد يحصل المقرض على وثيقة ما تثبت حقّ المقرض لدى المقرض بالحصول على أمواله وعلى العوائد الناجمة عن هذه الأموال .
وفي حالة منح المقرض للمقرض سندات Bond ، فإنّه يتعهد بسداد سلسلة من الدفعات في أوقات معيّنة .

وأما إذا حصل المقرض على سهم Stock ، فإنّ المقرض يتعهد بسداد سلسلة من الدفعات غير أنّ ذلك يبقى معلقاً على شرط تحقيق الدخل وليس كما هو الحال بالنسبة للسندات التي توجب سداد الدفعات بغضّ النظر عن تحقيق الدخل لدى المقرض. (حنفي وقرياقص ، مرجع سابق ، ص ١٦).

٢. منح وإقراض الأموال عن طريق السماسرة وتجّار الأوراق الماليّة :

إنّ تحريك الأموال من أماكن الفائض إلى أماكن العجز وفقاً لهذا الأسلوب يتمّ من خلال طرف ثالث وهو السمسار ، وقد يكون هذا السمسار بنكاً أو تاجراً للأوراق الماليّة . ولهذا يسمّى هذا الأسلوب :

بالتتمويل غير المباشر Semi-Direct Financing Techniques

حيث يساهم السمسار في تحقيق تكاليف المعاملات والمعلومات وتحسين السيولة ، فعندما تقوم شركة ما بإصدار الأوراق الماليّة يقوم المتعاملون من أسر وبنوك وشركات وتجّار للأوراق الماليّة بتغطية الإصدار من خلال السماسرة ، ويحصل المستثمرون بهذه الأوراق على صكوك مقابل اكتتابهم يحتفظون بها إلى أن يحين أجلها .

وإذا ما احتاج هؤلاء إلى الأموال فإنهم يلجؤون أيضاً إلى السماسرة الذين يسهلون عمليّة التسييل وإعادة بيع هذه الأوراق وبهذا يساهم السماسرة بتطوير سوق ثانويّة لهذه الأوراق ، ومع أنّ هذا الأسلوب من التمويل قد تطوّر كثيراً إلا أنّه لم يتمكّن من تخفيض المخاطر الناجمة عن السداد وعن تغيّرات أسعار الأوراق الماليّة وإمكانية بيعها دون خسائر رأسماليّة .

٣. التمويل غير المباشر : Indirect Finance

إنّ انتقال الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى تلك التي تعاني من عجز في الأموال يتمّ وفقاً لأسلوب التمويل غير المباشر من خلال الوسيط الذي يتحمّل مخاطر عدم السداد ومخاطر السيولة نيابةً عن المتعاملين .

وتعتبر البنوك التجاريّة من أهمّ الوسطاء الماليّين فهي تقبل ودائع العملاء الذين يفضلون عدم تحمّل المخاطر الناجمة عن عدم السداد وتغيير أسعار الأوراق الماليّة أو تسهيل هذه الأوراق ويقبلون بفوائد منخفضة وينقلون هذه المخاطر إلى الوسيط الذي يوفرّ لهم الأمان Safety ، والسيولة Liquidity ، والملاءمة Conveniences ...

إنّ الوسيط إذ يمارس هذا النشاط فإنّه يقبل بالمخاطر لقاء تحقيقه للعائد المناسب ، فهو يمتلك الكثير من القدرة والخبرة بالتعامل بهذه الأوراق وإمكانية تحقيق العائد الذي يرغب به .

ولقد تطوّر أسلوب التمويل غير المباشر بشكل كبير وأصبحت المصارف والمؤسسات الماليّة تقدّم العديد من الخدمات الماليّة والمصرفيّة المتطورة محلياً ودولياً ، والتي لا تحتاج إلى رصيد مصرفي ، فأصبح العملاء يحصلون على ما يحتاجون من خدمات من هذه المؤسسات بكلّ سهولة وسرعة ويسر .

الجهاز المصرفي

تعريف المصرف :

قبل التطرق إلى تعريف المصرف ، لا بدّ من التّويه إلى أنّ الجهاز المصرفي في كلّ دولة يشمل البنوك بأنواعها المختلفة إضافة إلى المؤسسات الماليّة الأخرى والوسطاء الماليّين .

لكنّ العرف السائد هو أن يشار للجهاز المصرفي من خلال البنوك التي تنتمي إلى هذا الجهاز .

يعرّف البنك على أنّه منشأة ماليّة تقوم بتجميع وتوظيف الأموال (الهوّاري ، ١٩٧٦ ص ٧) .

أو منشأة اقتصادية متخصصة موثوق بها تعمل في إدارة الأموال حفظاً وإقراضاً أو بيعاً أو شراءً ، وبعبارة أخرى : هي أماكن التقاء عرض الأموال بالطلب عليها .

وتكمن وظيفة البنك الأساسية في تجميع الأموال وتوظيفها من أجل مدّ النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتتميته وتقدمه . (سلطان ، حنفي ، أبو قحف ، ١٩٨٩ ، ص ٩) .

وثمة تعريف مفاده أنّ البنك هو المؤسسة التي ينصّ قانون تأسيسها على قبول الودائع ومنح القروض (هندي ، ١٩٩٦ ، ص ٨) .

إنّ التعاريف السابقة للبنوك ذات صفة شمولية ، ولا تستطيع أن تفرّق بين المؤسسات المالية المختلفة ، لأنّ ثمة بنوك لا تقبل الودائع مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية ، وأخرى لا تمنح القروض كالبنوك الإسلامية ومع ذلك فهي تسمى بنوك .

كما أنّ ثمة مؤسسات تقبل الودائع وتمنح القروض مثل مؤسسات التوفير والإقراض ، وعلى الرغم من ذلك فإنّ هذه الأخيرة لا تسمى بنوك .

لذلك فإنّ اكتساب المؤسسة المالية صفة البنك يتطلّب حصولها على ترخيص صادر عن البنك المركزي أو الجهة الحكومية المخولة بذلك ، وإلا فإنّ استعمال لفظة بنك لا تنطبق على أية منشأة اقتصادية أو مالية .

أنواع المصارف :

في كلّ مجتمع من المجتمعات أنواعاً مختلفة من البنوك تتناسب مع الشكل الاقتصادي والنظام الاجتماعي لهذا المجتمع ، ومع مستوى تطوره ، والقرارات الخاصة به ، وخاصة ما يتعلّق منها بالحرية المصرفية .

لكن ثمة أنواع من المصارف يمكن أن تتواجد في أغلب المجتمعات

وهي :

- ١ . البنك المركزي .
- ٢ . البنوك التجارية :
- أ . بنوك ذات الفروع .

- ب. البنوك ذات الوحدة الواحدة .
- ت. بنوك المجموعة .
- ث. البنوك الفردية .
- ج. البنوك المحلية .
- ٣. البنوك المتخصصة :
- أ. البنوك الصناعية .
- ب. البنوك الزراعية .
- ت. البنوك العقارية .
- ث. بنوك التجارة الخارجية .
- ٤. بنوك متنوعة .
- أ. بنوك الاستثمار .
- ب. بنوك الادخار .
- ت. البنوك الإسلامية .

أولاً: البنك المركزي Central Bank :

ظهرت فكرة إنشاء البنك المركزي بصيغته التنظيمية المعاصرة مع نشوء الدولة الحديثة وسيادة القانون فيها ، وتحولت الأعمال والواجبات المنوطة بالبنك المركزي من الحالة التقليدية - التي لم تخضع لمفاهيم ومبادئ واضحة ومحددة - إلى حالة وظيفية أخرى ، تقوم على مبدأ العلم والفن في أن واحد معتمدة على مبادئ واضحة في سياسة التدخل في الحياة الاقتصادية تحقيقاً لأهداف المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية والتخطيط الاقتصادي .

يعتبر البنك المركزي في كل دولة رأس الجهاز المصرفي ، فهو يشرف على تنفيذ السياسة الائتمانية Credit Policy والمصرفية بشكل يلبّي متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي .

وهو يسيطر على عمليات الائتمان من خلال خفض أو رفع سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم ، بالإضافة إلى تعديل نسبة الاحتياطي القانوني .

الأهداف العامة للمصارف المركزية :

تتشابه الأهداف الرئيسية للمصارف المركزية في جميع أنحاء العالم ، وكذلك تتشابه في مسؤولياتها ووظائفها العامة ، إلا أن الإطار العام الذي تؤدي فيه المصارف المركزية مسؤولياتها ووظائفها يختلف من بلد لآخر لأنه يتأثر بعوامل مختلفة منها :

١. مرحلة النمو الاقتصادي للبلد. فعلى سبيل المثال هناك بنك مركزي في الولايات المتحدة الأمريكية وبنك مركزي في سوريا، إلا أن مسؤوليات البنك المركزي في أمريكا هي أكبر منها في سوريا.
٢. حجم الموارد المالية المتاحة. حيث أن عبء العمل في بنك مركزي يمتلك موارد مالية كبيرة يختلف عنه في بنك مركزي لا يمتلك موارد بحجم ما يمتلك الآخر.
٣. مدى اتساع وتطور سوق النقد وسوق المال. ذلك أن البنك المركزي يدخل للعمل في السوق المالي من خلال عمليات السوق المفتوحة.
٤. تركيب الهيكل الائتماني السائد في البلد. إضافة إلى مدى تعامل الجمهور مع الجهاز المصرفي.
٥. نوع النظام النقدي الذي يعمل المصرف المركزي في ظلّه. ودرجة تبعية البنوك للحكومة.
٦. طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد بصورة عامّة. باعتبار أن البنك المركزي يمثل حكومة بلده في العديد من علاقاتها مع الدول الأخرى. ولقد اختلف الاقتصاديون في تقرير ما هي أهمّ وظيفة يقوم بها البنك المركزي ، لكن ومهما تكن هذه الوظيفة فإننا في الوقت الحالي نعتبر أن أبرز أهداف البنك المركزي هي :

١. تحقيق الاستقرار النقدي وخلق التوازن بين الطلب على والعرض من العملة المحليّة .

٢. توجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو معدلات الاستخدام الأمثل .